تحرك عاجل

مضرب عن الطعام يتعرض للضرب في السجن

تعرض علي عراس، الذي يحمل الجنسية البلجيكية-المغربية المزدوجة، للضرب والإساءة اللفظية في 29 سبتمبر/ أيلول في سجن سلا 2، بالقرب من الرباط. وكان قد أعلن إضراباً عن الطعام منذ 25 أغسطس/آب. وهو معرض لخطر المزيد من سوء المعاملة.

وقال علي عراس إنه قد أسيئت معاملته في 29 سبتمبر/أيلول في سجن سلا 2، حيث تعتقله السلطات. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أن عدة رجال، بعضهم يرتدون زياً رسمياً أخضر اللون وآخرون بملابس مدنية، قدموا إلى زنزانته في الساعة 8 صباحاً لتفتيشها دون أن يعلنوا عن هويتهم. ثم ألقوا به أرضاً وتسببوا له بألم حاد نظراً لوهنه الشديد الناجم عن إضرابه عن الطعام وعدم قدرته على المشي بسهولة. وقاموا بركله وبالصراخ في وجهه عندما طلب منهم أن يراه الطبيب. وقاموا بتصوير عملية التفتيش، التي استغرقت ساعتين، وبمصادرة أربعة بطاقات ذاكرة"USB". ثم قاموا بتحطيم مقتنياته الشخصية بعد وقف التصوير.

وتعتقد عائلته أن هذه العقوبة كانت للانتقام منه عقب إبلاغه عن التعرض للتعذيب ما بين 14 و24 ديسمبر/كانون الأول 2010، أثناء احتجازه في مركز سري يخضع لإشراف "المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني" (ديستي)، في تمارة، بالقرب من العاصمة الرباط؛ وكذلك بسبب الحملة التضامنية العالمية التي دعت إلى الإفراج عنه. وأعلنت السلطات القضائية المغربية في 21 مايو/أيار 2014 أنها تجري تحقيقاً في مزاعمه بالتعرض للتعذيب، بعد يومين من إعلان "اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب" أن المغرب قد خرق أحكام "اتفاقية مناهضة التعذيب" بالعلاقة مع علي عراس.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المغربية إلى ضمان الحماية لعلي عراس من التعرض للمزيد من سوء المعاملة، وإلى معاملته بإنسانية وعدم معاقبته بأي طريقة من الطرق بسبب إضرابه عن الطعام؛
- لدعوتها إلى أن تأمر بمباشرة تحقيق سريع ومستقل ومحايد في سوء المعاملة التي قال إنه عاناها في 29 سبتمبر/أيلول، وإلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- لحضها على تنفيذ قرار "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" الذي دعاها إلى الإفراج عن علي عراس فوراً، وعلى تقديم الجبر الكافي له.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى:

وزير العدل والحريات
مصطفى الرميد
وزارة العدل والحريات
وزارة العدل والحريات
ساحة المامونية- ص. ب. 1015

الرباط
المغرب
فاكس: 4725 73 537 212+
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
محمد صالح تامك
وزارة العدل
زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز
حي الرياض، الرباط
المغرب
فاكس: 2619 71 37 5 212+
طريقة المخاطبة: سعادة المندوب العام

وابعثوا بنسخ إلى:
البعثة الدولية لحقوق الإنسان
محجوب الهيبة
المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
زاوية شارع ابن سينا وشارع وادي المخازن
أكدال، الرباط، المغرب
فاكس: 1155 67 37 5 212+

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدراج العناوين الدبلوماسية التالية:
الاسم، عنوان أول، عنوان 2، عنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة، طريقة المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

مضرب عن الطعام يتعرض للضرب في السجن

معلومات إضافية
علي عراس معتقل في المغرب منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، عندما أعيد قسراً من أسبانيا. وقد قال إنه احتجز بمعزل عن العالم الخارجي وعُذِّب طيلة 12 يوماً في مركز اعتقال سري تابع "لمديرية مراقبة التراب الوطني" في تمارة. وقد كان موضوع التحرك العاجل UA 198/13 لمنظمة العفو الدولية فيما سبق، https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/009/2013/en/

ويقضي علي عراس فترة حكم بالسجن لمدة 12 سنة عقب إدانته بالمشاركة المزعومة في الجماعة الإجرامية المعروفة باسم "شبكة بلعيرج" وشراء أسلحة لها. واستندت المحكمة في إدانته إلى "اعتراف" قال إنه انتزع منه عن طريق التعذيب.

وفي سياق تحقيق جديد فُتح في 21 مايو/أيار 2014، خضع علي عراس لفحص طبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على مدى عدة أيام، دون وجود مراقب مستقل، كما اقترح محاموه، وكذلك منظمة العفو الدولية، كل على حدة. ولم يتلق محاموه تقرير الفحص الطبي بعد.

وأعلن علي عراس إضرابه عن الطعام في 25 أغسطس/آب 2015 لحث السلطات المغربية على الإفراج عنه، عقب سنتين من دعوة "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" إلى الإفراج عنه فوراً، حيث خلص إلى أنه قد أدين حصراً بالاستناد إلى "اعترافات" انتزعت منه تحت التعذيب. كما احتج على التأجيلات العديدة للتحقيق الذي أجرته السلطات القضائية في مزاعم تعرضه للتعذيب، وكذلك على عدم اتخاذ "محكمة النقض" قراراً في قضيته لما يقرب من ثلاث سنوات عقب طعنه في حكم الإدانة أمام المحكمة، وهي أعلى سلطة قضائية في المغرب.

وأعلن علي عراس إضرابه عن الطعام أيضاً للاحتجاج على الطريقة التي قال إنه قد عومل بها اعتباراً من يوليو/تموز 2015 من قبل رئيس الحرس في عنبر السجن المسجون فيه. وأخبر علي عراس عائلته إن رئيس الحرس منعه من الاتصال بطبيب السجن ومن الحصول على مواد النظافة الشخصية، وظل يناكفه بجلب وجبة طعام إلى زنزانته أثناء إضرابه عن الطعام. وطبقاً لعائلة علي عراس، نُقل رئيس الحرس في سبتمبر/أيلول إلى وظيفة أخرى في السجن نفسه.

وكانت "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة قد قررت، في يوليو/تموز 2014، أن أسبانيا قد خرقت التزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" بترحيلها علي عراس وتسليمه إلى المغرب، رغم تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية. وطلبت من أسبانيا أن تقدم تعويضات كافية إلى علي عراس وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة للعمل مع السلطات المغربية بغية ضمان معاملته معاملة حسنة في المغرب. وفي 2015، أعربت "لجنة مناهضة التعذيب" أيضاً عن بواعث قلقها بشأن تسليمه، ودعت أسبانيا إلى التحقيق في مسألة تعذيبه.
الاسم: علي عراس
الجنس: ذكر